**مذكرة إخبارية حول الوضعية الاقتصادية**

**للفصل الثالث من سنة 2012**

**أظهرت نتائج الحسابات الوطنية للفصل الثالث من سنة 2012 أن الأنشطة غير الفلاحية حافظت على وثيرة نمو مرتفعة نسبيا، فيما استمرت أنشطة القطاع الفلاحي في الانخفاض. إجمالا، استمر الاقتصاد الوطني في تراجع وتيرة نموه وظل الطلب الداخلي محركه الأساسي.**

وهكذا، حقق الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم، مصححا من التغيرات الموسمية، نموا نسبته 2,9% عوض 5% التي تم تسجيلها خلال نفس الفصل من سنة 2011. و بالأسعار الجارية، حقق الناتج الداخلي الإجمالي ارتفاعا بنسبة 3,5%، وعليه عرف المستوى العام للأسعار (السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي) ارتفاعا بنسبة 0,6% مقارنة مع نفس الفصل من السنة المنصرمة.

وفي هذا الإطار، تراجعت القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 8,4% عوض ارتفاع نسبته 6% خلال نفس الفصل من السنة المنصرمة، وتحسن الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي بنسبة 4,9% بدل 5% في السنة الماضية بالرغم من انخفاض أنشطة البناء والأشغال العمومية بنسبة 1,7% مقابل تحسن بنسبة 6,1% نفس الفصل من السنة الفارطة. وبالمقابل ، فجميع مكونات القطاع الغير الفلاحي عرفت تطورا إيجابيا رغم التباطؤ الذي سجلته بعض القطاعات كالتجارة التي تطورت بنسبة 1,6% عوض 4,7 % ، النقل بنسبة 2,1% بدل 5,9% ، البريد والمواصلات بنسبة 18,1% بدل 24,1% و الصناعـات التحويلية سجلت نموا نسبته 1,7% مقابل 3,7%.

على مستوى الطلب الداخلي، عرفت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر ارتفاعا بنسبة 3,5% عوض 9,6% مساهمة في النمو الاقتصادي ب 2,1 نقطة بدل 5,4 نقطة خلال نفس الفصل من السنة المنصرمة. أما نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية فقد شهدت، من جهتها، زيادة بنسبة 5% وساهمت ب 0,7 نقطة، في حين عرف إجمالي تكوين رأس المال )إجمالي تكوين رأس المال الثابت وتغير المخزون( شبه استقرار.

أما المبادلات الخارجية للسلع والخدمات فقد ساهمت في النمو الاقتصادي ب 0,2 نقطة مقابل مساهمة سلبية قدرها 1,7 نقطة تبعا لانخفاض الصادرات ب 0,7% بدل ارتفاع قدره 4,3% خلال الفصل الثالث من سنة 2011 وانخفاض الواردات بنسبة 1,1% بدل ارتفاع نسبته8,5 %.

وخلال هذا الفصل، سجل إجمالي الدخل الوطني المتاح ارتفاعا نسبته 2,6 % مقابل 5,6% سنة من قبل. وتعزى هذه النتيجة إلى ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 3,5% بدل 5,3% وإلى انخفاض في التحويلات الجارية الصافية المقبوضة من بقية العالم بنسبة 9,7% بدل ارتفاع نسبته 10,7%( مع انخفاض تلك المتعلقة بالمغاربة المقيمون بالخارج بنسبة 9,3% بدل ارتفاع نسبته 8,7%) .

ونظرا للتطور الذي عرفه الاستهلاك النهائي الوطني، فإن وضعية الادخار الوطني لم تتحسن حيث بلغت نسبته 25,3% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 27,1% نفس الفصل من السنة الماضية، في حين تراجع الاستثمار مسجلا نسبة 34,4% من الناتج الداخلي الإجمالي بدل 35,2%.

وتوجد رفقته الجداول المتعلقة بنتائج الحسابات الوطنية للفصل الثالث من سنة 2012.

